جَمْعُ القُرْآنِ.. نَقْدُ الوَثائِقِ وَعَرْضُ الحَقائِقِ

قراءة تحليلية جديدة

عرض: الباحث السيد علي الرضوي

بغداد - العراق

صدر أخيراً هذا الكتاب بجزأين عن المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية-قسم الكلام والعقيدة -التابع للعتبة العباسية المقدسة في العراق، وهو واحد من الآثار المطبوعة لسماحة المحقق الحجّة السيد علي الشهرستاني الذي ما زال يرفد المكتبة الإسلامية ببحوثه الثرّة الأصيلة ففي كل سنة يطلع على القراء الكرام بكتاب جديد يتناول فيه قضية من القضايا الأساسية في الإسلام ويثير جدلاً علمياً هادفاً في تلك القضية المثارة.

ومن مؤلفاته الأخيرة هذا الكتاب الذي تناول فيه موضوع جمع القرآن الكريم والآراء المطروحة حوله وهي القضية الأساسية منذ القرن الأول الهجري وإلى يوم الناس هذا وما اختلفوا فيه حول جمع المصحف وترتيبه يعرضها المؤلف بأسلوب علمي سهل ممتنع مدعماً رأيه بالوثائق والأدلة الصحيحة المقنعة وفيها الرد الصادع بالحق على كل مخالف مبيناً وموضحاً لآراء علماء مدرسة الصحابة والخلافة حصرها أولاً في مقدمات عشر ناقش فيها تلك الآراء المخالفة لمدرسة أهل البيت عليهم السلام المستندة إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله ووصيه أمير المؤمنين عليه السلام وجملة

من الصحابة الأخيار الذين كان لهم الفضل في كشف الاستار واظهار الحقائق في قضية جمع القرآن وأسباب نزوله وترتيب سوره وآياته، ثم ناقش المؤلف مجمل الروايات حول الموضوع ودور الخلفاء الثلاثة في الموضوع نفسه، وردّ المؤلف على كثير من تلك الآراء التي تفتقر إلى التوثيق السليم والدليل القاطع، وقد كان المؤلف موفقاً فيما طرحه من آراء تستند في اكثرها إلى العقل والواقع وفنّد كثيراً من الآراء التي لعبت السياسة الدنيوية فيها.

موقف المستشرقين من جمع القرآن:

إن موضوع (تاريخ جمع القرآن) موضوع حساس وشائك، وقد تناوله من قبل عدد من الباحثين والمؤرخين المسلمين والمستشرقين. فمن المستشرقين ممن بحثه المستشرق كوستاو ويل (١٨٠٨ -١٩٨٩م) وكذا المستشرق نولدكه في كتابه تاريخ القرآن والذي أتمّه تلميذه فردريش شوالي (١٨٦٣ -١٩١٩م) ثم اعقبهما المستشرق جولدتسهير (١٨٥٠-١٩٢١م) في دراساته المتعددة منها (مذاهب التفسير الإسلامي) ثم كتب الفرنسي بلاشير وغيره.

واغلب تلك الدراسات الاستشراقية قد استندت إلى الرأي المشهور عند الجمهور والتي رويت في كتبهم الحديثية من قبل الحشوية لا إلى الروايات الموجودة في كتب الشيعة الإمامية.

فالمستشرقون عموماً أشكلوا على الإسلام من خلال وجود تلك الروايات في الصحاح والمسانيد، فانهم حين يتساءلون أو يشككوا في بعض تلك النصوص والأقوال، إنما مستندهم هو تلك الروايات الموجودة في كتب الآخرين والمخالفة للعقل والفطرة- على حدّ تعبير المؤلف الفاضل -فلا يدركها كل باحث، ولا تقتصر منهما على النصراني أو المسلم، لأن وجود التناقض والتضاد، أو مخالفة الثابت الموجود هنا أو هناك يدركه كل من له شعور وعقل وإنصاف.

يقول المؤلف الكريم: إن علماء المسلمين وباحثيهم من كل الملل والنحل كتبوا في نقد شبهات المستشرقين كما كانت لهم كتابات مستقلة في تاريخ القرآن الذي حاز عندهم

الأهمية وهو موضوع عام وموسع يشمل البحث حول أسباب النزول، وبيان حقيقة الوحي، والمكي والمدني، وغالباً ما يأتي الحديث عن جمع وتدوين القرآن في تلك الكتب بحثاً مقتضباً وبسيطاً، فلا نرى دراسات نقديّة مستقلة كتبت في هذا المضمار، ولم يُبحث هذا الموضوع -بحسب اطلاع المؤلف -بحثاً جديّاً موضوعياً استقرائياً لحد الآن، بل المقدّم في كتب الأعلام من الفريقين ما هو إلا تكرار للتراث التقليدي السائد في بحوث القرآن، ونقلٌ للمشهور المتناقل على الألسن، فلا نرى دراسة نقديّة شمولية تسلّط الضوء على النقاط الغامضة والعالقة في ذلك، إذ لم يدرس أحدهم بعمق الأمور التالية -بحسب تحديد المؤلف لها -:

١. سبب التهويل لدور زيد بن ثابت في جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ وعلى عهد الخلفاء الثلاثة.

٢. التهويل لعدد قتلى واقعة اليمامة.

٣. ارتباط موضوع جمع القرآن بأمر الخلافة والإمامة لأهل البيت عليهم السلام.

٤. أثر منهج عثمان في جمع القرآن على استمرارية الاختلاف وديموميته بين المسلمين في القرآن الكريم، من خلال تجويز عثمان بن عفان للعرب عموماً -لا للصحابة فقط- تصحيح كتاب الله رسماً وقراءة بدعوى «أن فيه لحناً» (يستند المؤلف الفاضل في رأيه هذا على كتاب: (وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/ ٤٦٦ تحقيق احسان عباس).

٥. دعوى كتابة عثمان المصحف بشكل يحتمل كل الوجوه في القراءة.

٦. الاصرار المتزايد على التعبّد برسم الخط العثماني الذي كتبت فيه المصاحف المرسلة إلى الأمصار، مع وجود الاختلاف فيما بينها، بل ادعاء أعلامهم بأن ذلك توقيف من قبل الباري تعالى، وأن رسول الله ﷺ قد أقرّه، فلا يجوز مخالفته، ومن خالفه فهو كافر وعليه الاستتابة -كما فعلوا بـ أبي شنبوذ (ت ٣٢٨ هـ) وغيره.

٧. والأخطر من كل ذلك دعوى جمع القرآن المعصوم بيد خليفة غير معصوم، فمدرسة أهل البيت عليهم السلام لها المخرج من ذلك. فما المخرج للآخرين منه، وما هو دليلهم على

حجيّة القرآن لو صحّ ما قيل؟.

٨. وأمثال ذلك عشرات المسائل التي وقف عليها المؤلف الكريم وعرض لها خلال بحثه.

يقول المؤلف: إن عدداً من المؤرخين والرواة يذكرون دور الخلفاء الثلاثة في جمع القرآن، نافين أو ناسين أو متناسين أو مقلّلين من شأن الدور الكبير لقرّاء الأمّة في ذلك الجمع، أمثال: أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وابن مسعود، ومعاذ بن جبل، وأبيّ بن كعب. فلا تقف على باحث في تاريخ القرآن قد أفرد فصلاً في موضوع ارتباط قضية جمع القرآن بأمر الخلافة بعد رسول الله ﷺ مثلا، بل يرى بعضهم أن دراسة هذه المسألة هو بحث طائفي يجب الابتعاد عنه، في حين أنه باعتقادي –أي المؤلف –بحث أساسي يصب في صلب الموضوع، ومن خلاله يمكن أن نزيح إشكالية قديمة قد تثار بين الحين والآخر ضد المسلمين الشيعة، مع أن أصول هذه الفكرة موجودة في تراثهم الروائي والتاريخي، فلو تصفحت كتاب (المصاحف) للسجستاني مثلاً لوقفت على نصوص تؤكد أن الإمام علي ابن أبي طالب عليه السلام قد تخلّف عن البيعة وجلس في بيته وقد آلى على نفسه أن لا يخرج منه إلا بعد أن يجمع القرآن (المصاحف للسجستاني ١/ ٦٩).

ويبدي المؤلف تعجبه حينما يرى أن علماء مدرسة الصحابة والخلافة لم يشيروا إلى تلك الأخبار في كتبهم وإذا اشاروا إليها ضعّفوها أو لم يدرسوها موضوعياً ظلماً وزوراً فهي لم تكن ضعيفة بحسب معايير علم الرجال والدراية وقد وضح ذلك المؤلف في ثنايا كتابه مُدعماً رأيه بالدليل والوثائق.

وربّ مسألة أخرى عرض لها المؤلف الفاضل هو التناسي المتعمد في بيان دور الإمام علي ابن أبي طالب عليه السلام في الحفاظ على هذا المصحف، علماً بأن الموجود بين أيدينا هو مصحفه لا مصحف غيره، وأن الإمام أيّد هذا المصحف ودعمه بالرغم مما قدّمه الخلفاء من أسس خاطئة في جمعه.

ويتساءل المؤلف: لماذا تضعّف أخبار مصحف الإمام علي عند الجمهور ومن تبعهم من المستشرقين مع أنها مستفيضة إن لم نقل بتواترها؟. فإذا كان الإمام علي عليه السلام قد جلس

في بيته لجمع القرآن، فهل هناك من مبرّر لجمع زيد بن ثابت القرآن تارة أخرى؟. بل لماذا سكت أبو بكر عن جلوس الإمام في بيته وقبِل بتعليله، ولم يطلب منه احترام قراره؟. ولماذا قال بإيكال أمر جمع القرآن إلى زيد بن ثابت!!؟.

ويقول المؤلف: أليس في جمع الإمام علي عليه السلام للقرآن ما ينفي الغرض من جمع زيد مرة أخرى؟. وأيُّ الجمعين كان هو الأقدم، جمع الإمام بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله مباشرة، أم جمع أبي بكر بعد واقعة اليمامة؟. وألا تحتمل أن يكون سبب سكوت أبي بكر عن امتناع الإمام وجلوسه في بيته هو علمه بوصيّة رسول الله صلى الله عليه وآله للإمام علي بجمعه القرآن من خلف فراشه بعد وفاته صلى الله عليه وآله (تفسير القمي ٤٥١: ٢).

ويتساءل المؤلف مرةً أخرى: إذا صحّ ما قالوه في جمع الشيخين للقرآن، وكان أبو بكر هو أقرأ الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله فلماذا لم يقرِّر ما جمعوه في عهدهما ولم تُستنسخ منه نسخ -أو يُعمّم -على الأمصار، ليكون قرآناً موحداً للمسلمين ودستوراً للدولة؟. بل نرى عكس ذلك -بحسب رأي المؤلف -حيث يبقى المصحف المجموع على عهدهما عملاً فردياً -وليس رسمياً حكومياً -في بيت عُمر عند حفصة ابنته حتى يأتي عثمان ويستنسخ منه نُسخاً ثم يردّه إليها، ثم يأتي بعد ذلك مروان بن الحكم فيحرقه (فتح الباري ٩/ ٢٠، مناهل العرفان ١/ ٢٧٨).

ويتساءل المؤلف أيضاً: لماذا يرجعه عثمان إلى حفصة ولا يحرقه -وهو الذي أحرق مصاحف جميع الصحابة -ثم يأتي مروان -بعد وفاة حفصة ليحرق مصحفها وهو أجنبي عن القضية وليس بخليفة؟. إنه سؤال يبحث عن إجابة!!. بل لماذا لم يجرؤ الشيخان أن يُقِرّا ما جمعاه للمسلمين ويجعلاه (إماماً للمصاحف كلها؟.) هل لكونه ناقصاً وغير كامل، أم لعدم قبول المسلمين به؟. بل لماذا لم يظهرا ما جمعه زيد بن ثابت في عهد الشيخين واظهراه في عهد عثمان، هل انتظروا موت الصحابة كي يظهروه؟. بل كيف أمكن لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أن يجمع القرآن المنزَل على رسول الله صلى الله عليه وآله في ثلاثة أيام أو سبعة ولم يمكن ذلك لأبي بكر في اكثر من أربعة وعشرين شهراً، أو لعمر بن الخطاب في

اكثر من عشرة أعوام؟.

كل تلك الأسئلة يجيب عنها المؤلف بصورة تفصيلية في كتابه بجزأيه إجابة مقنعة مدعمة بالدليل الصريح الواضح.

يواصل المؤلف المحقق في إثبات ما تناقلته الروايات الصحيحة من أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قد جمع القرآن وللمرة الثانية مع تفسيره وتأويله ومحكمه ومتشابهه وناسخه ومنسوخه وعامّه وخاصّه في ستة أشهر (مناقب آل أبي طالب ١/ ٣١٩) فكيف لا يمكن لأبي بكر أن يجمع القرآن المنزَل على رسول الله صلى الله عليه وآله والمكتوب بيد الصحابة والمحفوظ عند كثير منهم في مدّة هي اكثر من ضعفي مدة الجمع الثاني من قبل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

ويتساءل المؤلف: هل يمكن أن يعدّ عمل الإمام علي عليه السلام الثاني وترتيبه للقرآن ترتيباً زمنياً وتاريخياً وعلمياً بحسب التنزيل –مع إشارته إلى الناسخ والمنسوخ في الآيات وتعيينه للمحكم والمتشابه والعام والخاص وشأن النزول –تحريفاً للقرآن؟. أم أنه قرآن مع تفسيره وتأويله وليس غير ذلك؟. وقد شهد أبو الثناء الآلوسي في تفسيره للقرآن الكريم (روح المعاني) قائلاً: ((وقيل: كان جمعاً بصورة أخرى لغرض آخر، ويؤيده أنه كتب فيه الناسخ والمنسوخ، فهو ككتاب علم..)) (روح المعاني ١/ ٢٢).

ويؤكد المؤلف الفاضل أن النسخة الثانية من المصحف الشريف هي لأمير المؤمنين عليه السلام وهي كتاب علم وتفسير بحسب تعبير الآلوسي الذي سبقه ابن سيرين قديماً بقوله: ((لو أُصيبَ ذلك الكتاب لوُجد فيه علم كثير)) (التمهيد لابن عبد البر ٨/ ٣٠١) ومن هنا يؤكد الباحث المؤلف ان النسخة الثانية للمصحف عند الإمام عليه السلام هي ليست بقرآن ذكر وتلاوة حتى يُتصور فيها التحريف –ويستطرد بالقول متسائلاً بماذا تعني مسألة عرض القرآن كل عام بين جبرئيل الأمين والصادق الأمين؟. وما هو الهدف منه؟. ولماذا لا يوضح معناه في الكتب وبقي مغفولاً عنه لمدة قرون؟. وهل حقاً أن تفسيرنا الآتي هو الصحيح، أو أن هناك تفسيراً آخر لم نقف عليه؟. ومن هو الجامع لهذا المصحف الموجود

بين أيدينا اليوم؟. هل هو عثمان بن عفان، أو أن هذا المصحف هو المصحف المرتب نفسه من قبل رسول الله ﷺ أيام حياته والموجود خلف فراشه ﷺ والذي جمعه ووحّد شكله أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بين الدفتين؟. -ثم يواصل حجاجه واسئلته الاستفهامية فيقول: ((وهل حقاً يصح ما قاله الأعداء عن الشيعة، من أنهم ليس لهم سند صحيح إلى هذا القرآن؟. أم أن هذا المصحف المتلو اليوم صار مدوّناً مكتوباً بفضل إمامهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، الذي علّم أبا الأسود الدؤلي القراءة والنحو، وأوصل القرآن المتلو بالقرآن المكتوب؟.

ويقرّر المؤلف بأن جواب هذه الأسئلة وغيرها موجوداً في مؤلفه الذي نعرضه للقراء، وهو يخالف حقاً ما اشتهر على الألسن في سبب ذلك، بعد أن وضّح في هذه الدراسة أموراً كثيرة كان يُتصور تعارضها مع أمور أخرى، في حين أنها في الواقع لا تتعارض معها، فلا تعارض بين وجود مصحف بأيدي المسلمين وبين استمرار نزول الوحي على رسول الله ﷺ وإمكان وقوع النسخ في بعض الآيات النازلة عليه.

ومثله عدم وجود التضاد في القول بأن ترتيب مصحف الإمام علي (المفسَّر) يختلف عن ترتيب المصحف (المجرّد) لأن الأول كتاب علم، والثاني قرآن تلاوة وذكر. أو أن الذهاب إلى عدم تواتر القراءات لا يضرّ بتواتر القرآن نفسه، إلى غير ذلك من البحوث المرتبطة بجمع القرآن وتدوينه.

ويستخلص الباحث المؤلف إلى أن ما طرح من آراء وأسس في مسألة جمع القرآن من قبل مدرسة الصحابة والخلافة، معظمها لا تخلو من إساءة إلى الإسلام وقادته، وقد صار بعضها سبباً للقول بتحريف الكتاب العزيز من قِبل أعداء الدين، وقد تمسّك بها المستشرقون في دراساتهم، ومن هنا رأى المؤلف -ومن باب الحرص على الشريعة الغراء والدفاع عن المقدسات والقيم وفي مقدمتها الدفاع عن كتاب الله تعالى -إن الواجب الشرعي يلزمه في الدفاع عن دستور المسلمين المتمثل بالقرآن الكريم وتوضيح بعض ملابسات تلك الآراء السقيمة والمقدمات الخاطئة التي فشت وشاعت بين المسلمين

وتسللت إلى كتبهم من خلال الدعم والإسناد من لدن بعض ملوك بني أميّة وبني العباس ولما رأى المؤلف الفاضل وبد دراسة مستفيضة لتلك الأوضاع المخالفة التي احتوتها تلك المصادر التي لا تتفق والأصول القرآنية والثوابت الحديثية والعقلية عند المسلمين فكانت هذه الدراسة التي أزاح فيها جملة من الترهات والأفكار المخالفة والآراء التي بنيت على الحقد والكراهية والمنافع الذاتية والمصالح الدنيوية وارضاء للسلطان الجائر.

ويرى المؤلف أن في تاريخ جمع القرآن رؤيتان:

إحداهما: تبنتها مدرسة الخلافة -وهي المشهورة على الألسن -والأخرى تبنتها مدرسة الإمامة، وأصول المدرستين تختلف كل واحدة عن الأخرى.

فالأولى تُبتنى على مقدمات قد توصلنا إلى التشكيك بحجيّة القرآن الكريم وإلى المساس بقدسيّة النبي صلى الله عليه وآله.

والثانية: فيها جواب تلك الإشكالات المتعددة التي أثارتها مدرسة الخلافة في مسألة جمع القرآن وغيرها والخروج برؤية موضوعية في هذا الأمر. ويؤكد الباحث المحقق في كتابه على أن كلام أئمة أهل البيت عليهم السلام وعلماء مدرستهم جاء ناظراً إلى الاتجاه الخاطئ والفكر السائد آنذاك بين المسلمين، ساعياً إلى تصحيحه وتقويمه نحو الطريق الصحيح، مع التنبيه على أن فكرة مدرسة الخلافة بخصوص جمع القرآن ليست وليدة ساعتها، وأنما تمخضت عن علل وأسباب خاصّة مرّ بها الخلفاء، وان تلك العلل والأسباب السياسية والاجتماعية هي التي دعتهم لتبني هذه الفكرة والقول بها وقد حصرها وطواها المؤلف في عشر مقدمات تتعلق بجمع القرآن على رأي مدرسة الصحابة ثم عرض للرؤية التصحيحية لمدرسة أهل البيت عليهم السلام.

الأولى: أُميّة النبي صلى الله عليه وآله التي عدّوها عدم معرفته القراءة والكتابة وجاعلين ذلك الجهل لهما معجزة له صلى الله عليه وآله -معتبرين -أي اتباع مدرسة الصحابة -مَن لم يوافقهم في ذلك كافراً أو فاسقاً أو خارجاً عن الدين وهذا مما يتقاطع مع مدرسة أهل البيت عليهم السلام التي تؤكد معرفة النبي صلى الله عليه وآله القراءة والكتابة ولكنه لا يكتب وإن الله تعالى أكد بأنه علّم نبيه مالم يكن يعلم

لقوله جل وعلا: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ ﴾ [سورة الشورى: ٥٢] وقوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ﴾[سورة النساء: ١١٣] وأمثال ذلك من الموارد الكثيرة في القرآن الكريم تؤكد على أن الله علم رسوله ﷺ كل العلم، وعلّمه مالم يكن يعلم.

وقد أكد الشيخ المفيد على أن الله تعالى بعد أن خصّ محمداً ﷺ بالنبوة كان كاملاً يحسن الكتابة فقال: إن الله تعالى جعل نبيه ﷺ جامعاً لخصال الكمال كلها وخلال المناقب بأسرها لم تنقصه منزلة بتمامها يصح له الكمال. والكتابة فضيلة من منحها فضل ومن حرمها نقص–ويستدل المؤلف على الله تعالى جعل النبي ﷺ حاكماً بين الخلق في جميع ما اختلفوا فيه فلا بدّ أن يعلّمه الحكم في ذلك، وقد ثبت أن أمور الخلق قد يتعلق اكثرها الكتابة فتثبت بها الحقوق وتبرئ بها الذمم وتقوم بها البيّنات وتحفظ بها الديون وتحاط بها الأنساب، وانها فضل تشرف المتحلى به على العاطل منه، وإذا صح أن الله جل اسمه قد جعل نبيه بحيث وصفناه من الحكم والفضل ثبت انه كان عالماً بالكتابة محسناً لها. وإذا كان النبي ﷺ لا يحسن الكتابة ولا يعرفها لكان محتاجاً في فهم ما تضمنته الكتب من العقود وغير ذلك إلى بعض رعيته، ولو جاز ان يحوجه الله في تضع ما كلّفه الحكم فيه إلى بعض رعيته لجاز أن يحوجه في جميع ما كلّفه الحكم فيه إلى سواه وذلك منافٍ لصفاته ومضاد لحكمه فثبت أنه ﷺ كان يحسن الكتابة. وثمة آية أخرى تؤكد تعليمه الكتاب والحكمة – قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ومن المحال أن النبي ﷺ يعلّم قومه الكتاب وهو لا يحسنه كما يستحيل أن يعلمهم الحكمة وهو لا يعرفها، ولا معنى لقول من قال: ((إن الكتاب هو القرآن خاصة)) إذ اللفظ عام والعموم لا ينصرف عنه إلّا بدليل، لا سيما على قول المعتزلة واكثر أصحاب الحديث. ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ [سورة العنكبوت: ٤٨] فنفي عنه إحسان الكتاب وخطه قبل النبوة خاصة فأوجب بذلك احسانه لها بعد النبوة،

ولولا أن ذلك كذلك لما كان لتخصيصه النفي معنى يعقل، ولو كان حاله ﷺ في فقد العلم الكتابة بعد النبوة كحاله قبلها لوجب إذا أراد نفي ذلك عنه أن ينفيه بلفظ يفيده لا يتضمن خلافه فيقول له: ((وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذ ذاك، ولا في الحال)) أو يقول: ((لست تحسن الكتابة ولا تأتي بها على كل حال)) كما انه لما أعدمه قول الشعر ومنعه منه نفاه عنه بلفظ يعمّ الأوقات فقال تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ وإذا كان الأمر على ما بيناه ثبت انه ﷺ كان يحسن الكتابة بعد أن تبنّاه الله تعالى على ما وصفناه، وهذا مذهب جماعة من الإمامية ويخالف فيه باقيهم وسائر أهل المذاهب والفرق يدفعونه وينكرونه (أوائل المقالات للشيخ المفيد ٤/ ١٣٥ –١٣٧).

والمحصلة التي يخرج فيها المؤلف هو أن عدم قراءته وكتابته ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [سورة العنكبوت: ٤٨] لا يعني عدم معرفته ﷺ بهما، بل إنه لا يحتاجهما تنزّهاً ورفعة، لكونه المعلّم من قبل الله تعالى ﴿يَتْلُوا۟ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾ [سورة البيّنة: ٢].

ويواصل المؤلف الفاضل في إيراد الأدلة والبراهين في دفع شبهة ان النبي ﷺ كان لا يعرف الكتابة والقراءة ليمهدوا لأمور كثيرة في الشريعة والعقيدة منها عدم جمعه القرآن جهلاً بالكتابة ومنها قول سعد ابن أبي سرح بأنه كان يبدل الآيات (عزيز حكيم) إلى (غفور رحيم) والنبي لا يعلم بذلك أو يقرّه وأمثاله. (لباب النقول ١٠٣، ثقات ابن حبّان ٣/ ٢١٤ ترجمة ٧٠٩ لسعد ابن أبي سرح) فتراهم يحجبون عن رسول الله ﷺ معرفته بعلم كتابة السطور، وهو القائل لأحد كتّاب الخط: ((إلقِ الدواة وحرّف القلم، وانصب الباء، وفرّق السين، ولا تعوّر الميم، وحسّن (الله) ومدّ (الرحمن) وجوّد (الرحيم) وضع قلمك على أذنك اليسرى فإنه أذكر لك)) (بحار الأنوار ٢/ ١٥٢/ ج٤١، والدر المنثور ١/ ٢٨) في حين روي عن الشعبي أنه قال: ما مات رسول الله ﷺ حتى كتبه، وفي صحيح مسلم ما ظاهره انه كتبه مباشرة، وقد ذهب إلى ذلك جماعة منهم: أبو ذر عبد الله بن أحمد الهروي، والقاضي أبو الوليد الباجي، وغيرهما (أنظر جمع القرآن للمؤلف ١/ ٣٠) ولم

يسكت كثير من علمائنا عن ذلك بل اشتد نكير الكثير منهم على أبي الوليد الباجي حتى كان بعضهم يطعن فيه على المنبر، وتأول اكثر العلماء ما ورد (انه كتب) على أن معناه أمر بالكتابة كنا نقول: كتب السلطان لفلان بكذا أي أمر بالكتب (البحر المحيط ٧/ ١٥١) ويواصل المؤلف ليؤكد أن النبي كان يعرف القراءة والكتابة حتى انه كان يعرف القراءة باللغة العبرية.

كما ذكر يحيى بن جعدة ان ناساً من المسلمين أتوا رسول الله ﷺ بكتب قد كتبوا فيها بعض ما يقول اليهود فلما نظر إليها ألقاها وقال: كفر بها جماعة قوم أو ضلالة قوم أن يرغبوا عمّا جاء به نبيهم إلى ما جاء به غير نبيهم فنزل ((أو لم يكفهم...)) (تفسير البحر المحيط ٧/ ١٥٢) وروي عن الإمام الصادق جعفر بن محمد عليه السلام أن رسول الله ﷺ نظر إلى ألواح موسى وقرأها، وكتابها بالعبراني (بصائر الدرجات ١٥٩ -ج٤) وفي ختام البحث حول أميّة الرسول ﷺ يرى المؤلف ان مدرسة أهل البيت عليهم السلام لا ترى ما يراه غيرهم في تفسير كلمة (الأمي) من أنه لم يحسن أن يكتب. فتصدى المؤلف لهذا الزعم واثبت بالأدلة خلاف ذلك مدعماً رأيه بجملة من الروايات الصحيحة من طريق النبي ﷺ وأهل بيته الأطهار وعدد من الصحابة الأخيار والرواة الثقات.

أما المقدمة الثانية التي كتبها المؤلف فتتعلق بجمع القرآن ويورد آراء مدرسة الخلافة التي فسّرت لفظة الجمع وعلى رواية أنس بن مالك وأمثاله -: ((مات النبي ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة: أبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد (صحيح البخاري ٤/ ١٩١٣ -ح٤٧١٨) ومعناه ان هؤلاء جمعوا القرآن في الصدور لا في السطور، أي ان الجمع عندهم كان جمع حفظ لا جمع تدوين وكتابة. وهذا التفسير يخالف المألوف عند اللغويين لأن الجمع لغة يشمل الكتابة والحفظ معاً (انظر معاجم اللغة مادة: جمع) وان ترجيح احدهما على الآخر -بحسب رأي المؤلف -هو ترجيح بلا مرجِّح، خصوصاً مع معرفتنا بوجود كتبة لرسول الله ﷺ أيام حياته يكتبون الوحي عنه، إذن معنى الجمع واضح عندنا، فما يعني وجود الكتبة لو كان المقصود منه هو الحفظ فقط؟. ويستمر

المؤلف بالتساؤل: ولماذا يخصون الجمع بالحفظ، ويُخطؤون التفسير الآخر؟. ويستنتج المؤلف الفاضل أن وراء هذا سرّاً كامناً، ولا يستبعد أن تكون قد جاءت من أجل حصر الجامعين للقرآن -بحسب زعمهم -بالخلفاء الثلاثة المتقدمين لا غير، وذلك بعد نفيهم جَمع الآخرين للقرآن كتابة وتدويناً ثم يمشق المؤلف قلمه الصريح ويبدأ ببيان الرؤية الصحيحة والتصحيحية ليفصح عن وجود مصاحف كتبها الصحابة على عهد رسول الله ﷺ ويثبت ان الكتابة كانت موجودة في مكة آنذاك وان القرآن أكد وجود الاستنساخ والكتابة ولولاه ما عرفوا الاستنساخ في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة الجاثية: ٢٩] كما يشهد لذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرَؤُهُ﴾ [سورة الاسراء: ٩٣] وأمثال ذلك من الآيات الدالة على الكتابة وأدواته من القلم والقرطاس، فلو لم تكن الكتابة مألوفة والاستنساخ معروفاً عندهم، لما خاطبهم الله بهذه الكلمات. ويذكر المؤلف ان المؤرخين وأصحاب السير ذكروا أسماء أربعة عشر صحابياً أو اكثر قد جمعوا القرآن وكانت لهم مصاحف على عهد رسول الله ﷺ في مقدمتهم الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وأبيّ بن كعب، وابن مسعود، وأبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وسعيد بن عبيد، ومجمع بن جارية، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأبو زيد الأنصاري، وعبادة بن الصامت، وأبو أيوب الأنصاري، وتميم الداري. ويقول المؤلف: وبالرغم من ان أسماء الأربعة الأواخر لم يصلنا شيء عن مصاحفهم، إلا انها كانت موجودة عندهم. ويورد المؤلف رواية قالها الآمدي في كتابه (الأفكار الأبكار): إنّ المصاحف المشهورة زمن الصحابة كانت مقروءة ومعروفة، وكان مصحف عثمان بن عفان آخر ما عُرض على النبي ﷺ وكان يصلّي به إلى أن قُبض. ويناقش المؤلف الرواية فيقول: لو كان لعثمان بن عفان مصحف أيام حياته وكان من الذين عرضوا قراءتهم على رسول الله ﷺ فلماذا يعتمد زيد بن ثابت في كتابة المصحف؟. ولماذا يحتاج زيد إلى شاهدي عدل في تصحيحه للآيات والسور؟!. وجاء عن الإمام علي عليه السلام ما يؤكد كونه من الكتّاب وكانت عنده نسخة من المصحف على عهد رسول الله ﷺ لقوله:

((... فما نزلت على رسول الله آية من القرآن إلّا أقرأنيها، وأملاها عليّ فكتبتها بخطي، وعلّمني تأويلها وتفسيرها، وناسخها ومنسوخها، فما نسيت آية من كتاب الله ولا علماً أملاه عليّ وكتبته منذ دعا الله لي بما دعا..)) (الكافي ١/ ٦٢ -ح١ باب اختلاف الحديث).

ويؤكد المؤلف الكريم بوجود مصاحف للصحابة على عهد رسول الله ﷺ وانهم كانوا يكتبون حديث رسول الله ﷺ على كل حال حتى جاءهم النهي عنه خوفاً من اختلاط حديث رسول الله بكتاب الله العزيز. قال ﷺ: ((لا تكتبوا عنّي، ومن كتب عنّي غير القرآن فليمحه)) وهذا خير دليل على اهتمام الرسول بتدوين الآيات كتابة بعد حفظها، وكذا ما يؤيده ما روي عن ابن مسعود أنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: ((إقرأ عليّ)) -وكان لحمزة بن عبد المطلب مصحفاً جمع فيه النازل من القرآن إلى ذلك الحين -يوم استشهاده-مجموعاً بين الدفتين. ويروى عن الشهيدة أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث أنها قد جمعت القرآن (طبقات ابن سعد ٨/ ٤٥٧) نعم: المصاحف المجموعة آنذاك كانت ناقصة ومنها السورة التي أقرّت من قِبل الله تعالى إلى ذلك الحين لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ وقوله: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا﴾.

ويؤكد المؤلف: بأن (الجمع) المعني في الأخبار هو أعم مما في الصدور أو في السطور وكما قال سلفاً ان ترجيح أحدهما على الآخر ترجيح بلا مرجّح. ورواية ابن عباس عندما دخل عليه عبد العزيز بن رفيع، وشدّاد بن معقل فقال له الأخير: أترك النبي ﷺ من شيء؟. قال: ما ترك إلاّ ما بين الدفتين... (صحيح البخاري ٤/ ١٩١٧)، ح٤٧٣١ الباب ٦) وبالمناسبة يعلّق المؤلف وهو المحقق الذي يقرأ ما بين السطور -تعليقة مهمة ينبه القارئ إلى أن هذه الرواية ومثيلاتها سيقت لنفي كتابة النبي وصية لأمير المؤمنين عليه السلام وباقي الأئمة الاثني عشر.

وصفوة القول أن القرآن كان موجوداً بين الدفتين، ومدوناً ضمن قراطيس متعددة وقد فصّل المؤلف الكلام عن ترتيب القرآن وجمعه في عهد رسول الله ﷺ في فصول وصفحات أخرى من كتابه مؤكداً: أن جمع القرآن كان جمع كتابة لا جمع حفظ فقط.

أما المقدمة الثالثة فيعرض فيها لقتلى اليمامة التي استشهد فيها اكثر من سبعمائة صحابي –حسبما قيل –والتي أصبحت مبرراً لمدرسة الصحابة والخلافة للادعاء بضرورة جمع القرآن بعد رسول الله خوفاً على القرآن من ضياعه إثر مقتل هذا العدد الهائل من الصحابة في المعركة، فاقترح على زيد بن ثابت أن يجمعه –إلى آخر ما روي في كتب التاريخ والحديث –.

ويتساءل المؤلف: إذا كان القرآن مكتوباً ومحفوظاً –بواسطة كتبة الوحي على عهد رسول اللهﷺ فلماذا الخوف من ضياعه إذن؟. وعلى رأي علماء مدرسة الصحابة والخلافة من خوف الخليفة على ضياع القرآن يتقاطع مع ما ورد في الصحاح والمسانيد مثل النصوص الدالة على أن القرآن كان مكتوباً ومحفوظاً عند آخرين، كما أن هذا الخبر –لو سلّمنا بصحته فإنه لا يتقف مع المروي بإسناد صالح من قولهﷺ: ((قراءة الرجل القرآن في غير المصحف ألف درجة، وقراءته في المصحف يضاعف على ذلك ألفي درجة)) (المعجم الكبير للطبراني ١/ ٢٢١/ –ح٦٠١، مجمع الزوائد ٧/ ١٦٥) ويذكر البخاري في صحيحه ٢/ ١٠٩ –ح٢٨٢٨) عن نهي رسول اللهﷺ من أن يسافر المصحف إلى أرض العدو. وأمثال ذلك مما يدل على وجود مصحف معروف عند المسلمين، مكتوب في قراطيس متعددة يقرؤون فيها. وكل تلك الروايات والأحاديث تظهر الخطأ في رؤية مدرسة الخلافة من الخوف على ضياع القرآن، والزعم من أن القرآن لم يدوّن على عهد الرسالة وكان وراء كل ذلك حصر فضيلة جمع القرآن بالثلاثة الذين خلفوا النبيﷺ ثم يشمّر المؤلف ذراعيه ليدافع عن رأي مدرسة أهل البيتعليهم السلام ويدحض الآراء المخالفة في موضوع التدوين والجمع الأولي ويورد الأدلة الدامغة لإثبات أن القرآن كان متواتراً ومشهوراً عند المسلمين وان معركة اليمامة التي استشهد فيها جمع من الأصحاب قد هوّل المؤرخون المسلمون أمرهم وحفظهم للقرآن وتبعهم بذلك عدد من المستشرقين أمثال نولدكه، وجيلكرايست في روايتهم عن الزهري الذي أراد فيها ان يحصر الفضل للثلاثة في جمع القرآن من دون غيرهم –وبخس الإمام عليعليه السلام وابن مسعود وابن عباس –كما

يؤكد المؤرخون بوجود مصاحف عرَض أصحابها قراءتها على رسول الله ﷺ من هؤلاء: أبيّ بن كعب، وابن مسعود، وعلي بن أبي طالب، ومعاذ بن جبل وغيرهم والكل يعلم بوجود هذه المصاحف على عهد الخليفة الأول، فكان الأجدر به أن يأمر باستنساخ نسخ هؤلاء التي كان كل مصر من الامصار الإسلامية يقرأ بمصحف أحدهم فمثلاً البصرة تقرأ بقراءة أبي موسى الأشعري، والحمصيون يقرؤون بقراءة المقداد أو بقراءة معاذ بن جبل، والكوفيون بقراءة ابن مسعود، والدمشقيون بقراءة أبيّ بن كعب وهكذا.

فيتساءل المؤلف: لماذا أُهملت تلك المصاحف والقراءات وهي موجودة على عهد الخليفة الأول الذي لم يعتمدها ولم يستفد منها وهي مصاحف لكبار الصحابة ورسول الله ﷺ كان قد مدحهم لهذا الغرض؟. ولله في خلقه شؤون.

أما المقدمة الرابعة: تناول المؤلف فيها حصر جمع القرآن بالخلفاء الثالثة وإبعاد الإمام علي عليه السلام وابن مسعود، ومعاذ بن جبل، وأُبيّ بن كعب وغيرهم وركزت على عثمان بن عفان من دون غيره من أولئك الصفوة الصحابية ونسب رسم المصحف إلى عثمان بالرغم من القول أن عثمان استنسخ مصحفه من نسخة أبي بكر وعمر كما أوجبت الالتزام برسم المصاحف المرسلة إلى الأمصار بالرغم من اختلافها بدعوى أن النبي ﷺ قد أقرّها. ومن هنا -كما يقول المؤلف -يثار التساؤل الآتي: لماذا لا يقال عن تلك المصاحف ورسمها: (المصاحف النبوية) أو (المصاحف البكرية) أو (المصاحف العمرية) بل اكتفي بوصفها بـ المصاحف العثمانية ولماذا لا يطلق لفظ (المصحف الإمام) على المصاحف الأخرى المرسلة من قبل عثمان إلى الأمصار بل خص هذا الوصف بالذي كان يقرأ فيه عثمان فقط؟

ويتساءل المؤلف: إذا كان رسم المصحف توقيفياً عند الباري -عز وجل -وأنه أمضي من قبل الله تعالى ورسوله الكريم، فلماذا يحرقون المصاحف المدوّنة عند المسلمين؟ ألم تكن تلك المصاحف قد كُتبت طبقاً للقواعد التي رسمها رسول الله ﷺ في الخط وعلّمها لمعاوية، حسبما قال الزرقاني (مناهل العرفان ١/ ٢٦٤).

يبدو أن التركيز على اسم عثمان وإبعاد الآخرين عنه فيه شيء من الإجحاف والغبن

بحق كبار الصحابة الذين عرضوا قراءاتهم على الرسولﷺ الذي أوصى بأخذ القرآن منهم على وجه الخصوص. وهنا يتوسع المؤلف الفاضل في هذه المسألة التي تمت المغالاة فيها عن دور عثمان بن عفان في جمع القرآن الكريم واقصاء منافسيه وحصر جمع القرآن بالثلاثة. وهنا يورد المؤلف الروايات والأخبار التي تثبت خلاف مرويات مدرسة الصحابة في هذا القضية (جمع القرآن الكريم) وتضع الحق في نصابه، فالمؤلف استطاع غربلة الروايات غربلة دقيقة وأمينة مستنداً إلى روايات أهل بيت العصمة خلفاء الرسول (عليهم أفضل الصلاة والسلام) وداحضاً روايات المخالفين من مسلمين ومستشرقين ممن حملوا الحقد والبغضاء لابن عم الرسول وصهره أمير المؤمنينعليه السلام ولعدد من الصحابة المنتجبين الأخيار وسلبوا محاسنهم وألبسوها لآخرين وزاد أعوان الخلفاء الأمويين والعباسيين الطين بلّة بتسخيرهم علماء السوء ووعاظ السلاطين لينسجوا الأحاديث وينسبوها لرسول اللهﷺ كذباً وزوراً لتمرير مخططاتهم الشيطانية الدنيوية محاولين تزوير الحقائق ليس فقط في مسألة جمع القرآن بل في مسائل أخرى كثيرة بدأت تتكشف شيئاً فشيئاً.

أما المقدمة الخامسة: بحث فيها المؤلف موضوع تعدد القراءات في عهد الشيخين وانها جاءت على وفق تفسيرهم الحديث الشريف ((نزل القرآن على سبعة احرف)). ويتساءل المؤلف سماحة السيد الشهرستاني: فلو ثبت جواز تعدد القراءات عن رسول اللهﷺ لكان هذا مخالفاً لما فعله عثمان في توحيدها على قراءة واحدة. وقد بحث المؤلف الفاضل ذلك بصورة تفصيلية في الجزء الثاني من كتابه وناقش بإسهاب موضوع (توحيد المصاحف).

يرى المؤلف ان تعدد القراءات تخالف الوحدة في القرآن وهو المبرر لتشريع القراءات الجديدة. ففكرة مشروعية تعدد القراءات، والقراءة بالمعنى، والأخذ بالمترادف في القرآن، وقراءة القرآن بأي نحو كان، بشرط أن لا تصير آية رحمةٍ آيةِ عذاب وآية عذاب آية رحمة وأمثال هكذا آراء فأنها تسيء إلى قدسية النص القرآني. ويتساءل السيد الشهرستاني: هل يعقل بأن يكون النص مقدساً مع تعدّد ألفاظه وأشكاله؟. وهل سمعت ملكاً أو رئيساً

أصدر مرسوماً ملكياً أو جمهورياً على سبعة أشكال وصور؟. إن لهذا من الغرابة مالا يمكننا قبوله، وهذا هو الذي جعل بعض المستشرقين يستخفّون قرآننا ويتقولون عليه. فمثلاً (جولد تسيهر) في (مذاهب التفسير الإسلامي) يقول: ((فلا يوجد كتاب تشريعي اعترف به طائفة اعترافاً عقدياً على انه نص منزّل أو موصى به، يقدم نصه في أقدم عصور تداوله مثل هذه الصورة من الاضطراب وعدم الثبات كما نجد في نص القرآن)). وقد أحسن المؤلف الفاضل عندما ردّ على هذه الاباطيل التي اتهم بها كتاب الله تعالى فقد خلط الحابل بالنابل لأن النص القرآني واحد لا اختلاف فيه وتعدد الوجوه والقراءات جاء متأخراً بعد زمن الرسول الله ﷺ. ويتساءل المؤلف في آخر المقدمة الخامسة هذه: ان القرآن بهذه المنزلة من الاعجاز هل يبقى على إعجازه لو اعتقدنا بجواز الأخذ بالمترادف؟ ويرى المؤلف ان جذور فكرة الأحرف السبعة جاءتنا من اليهود للتشكيك في النصوص المقدسة عندنا، لأن اليهود وبعد اسرهم الجماعي ونقلهم إلى بابل قد أُحرقت جميع كتبهم ودمّرت معابدهم وبقوا على ذلك الحال عدّة قرون حتى انقذهم كوروش الملك الفارسي فيقال انهم دوّنوا التوراة على ما بقي في ذاكرة بعض الأشخاص الذين سمعوه من آبائهم، فأصبح هناك عندهم توراة عبرية وتوراة سامرية، لذا أرادوا أن ينسبوا هذا الأمر إلى كتابنا المقدس أيضاً وان يدّعوا بأن القرآن جُمع عن حفظ لا عن كتابة.

لقد أكد المؤلف بان أئمة أهل البيت عليهم السلام كانوا مع وحدة النص القرآني ولا يقبلون بتعددية النص القرآني بل يرونه طارئاً على الفكر الإسلامي لأن كلام الله نزل من عند الواحد على رجل واحد بلسان واحد.

إن القرآن المقروء عند المسلمين في العصر الأول كانت قراءة واحدة وأصبحت متعددة بسبب الصراع السياسي فيما بعد. وعلى هذا فلا تجوز القراءة بالشاذ وهذا ما أكده أئمة أهل البيت عليهم السلام وتبعهم اكثر فقهاء مدرستهم –أما المقدمة السادسة فيناقش المؤلف فيها مقولة مدرسة الخلافة بجمع القرآن بشاهدين –أو حتى بشاهد واحد –وقولهم بإمكان ثبوت القرآن ببينة وشهود، أو على قولٍ: بخبر الآحاد، وفي الوقت نفسه قالوا بشيء آخر في

القراءات، وهو تواتر القراءات العشر عن رسول الله ﷺ واتهموا من لم يقل بذلك بالكفر (مناهل العرفان للزرقاني ١/ ٣٠٢) وهذا القول يسيئ إلى حجيّة القرآن لأن الجمع بالبيّنة والشهود ينافي حجيّة القول بالتواتر الذي تقول به الشيعة الإمامية. ثم يأتي المؤلف بالأدلة الثابتة ومن طرق علماء الشيعة الإمامية كالطبرسي والشريف المرتضى ومحمد جواد البلاغي ويورد أقوال تلك الصفوة الخيّرة التي أكدت أن العلم بتفسير القرآن كالعلم بالبلدان، والحوادث الكبار والوقائع العظام، والكتب المشهورة، واشعار العرب المسطورة، لأن القرآن معجزة النبوّة، ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته للغاية حتى عرفوا كل شيء اختلف من إعرابه وحروفه وآياته، فكيف يجوز أن يكون مغيَّراً أو منقوصاً مع العناية الصادقة والضبط الشديد؟.

أما المقدمة السابعة: فيحاول المؤلف مناقشة رأي مدرسة الخلافة في جمع القرآن والذي كذبته مدرسة أهل البيت عليهم السلام لأن جمع القرآن بيد غير المعصوم خيانة للدين وكذب على الأمة، وقد أثبت المؤلف من خلال الروايات المنقولة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام ما يؤيد صحة جمع القرآن على يد المعصوم. قال الإمام الباقر عليه السلام: ((ما أحد من هذه الأمة جمع القرآن إلّا وصي محمد ﷺ)).

وقوله عليه السلام أيضاً: ((ما ادّعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلّا كذاب، وما جمعه وحفظه كما نزّله الله تعالى إلّا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده عليهم السلام.

كما عرض المؤلف في هذا القسم إلى فكرة وجود اللحن في القرآن كما يدّعي بعض المستشرقين ممن استغل بعض آراء علماء الجمهور وراحوا يدلون بآراء منافية لجلالة وقدسية القرآن، وهنا كان المؤلف لهم بالمرصاد ليرد على ادعائهم ومفترياتهم في اثبات قدسية كتاب الله المجيد.

أما مقدمة المؤلف الثامنة: عرض فيها المؤلف إلى القول بجمع القرآن زمن الفتنة والنتائج التي ترتبت على ذلك الجمع ولماذا لا يجوز الاعتماد على عملية الجمع لكتاب الله زمن الفتنة التي حدثت بعد رحيل النبي ﷺ بعقدين من السنين، ويؤكد المؤلف ان

كنه القرآن لا يفهمه إلا أئمة أهل البيت عليهم السلام ومن قبلهم جدهم رسول الله صلى الله عليه وآله. قال جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: ((إن الله علّم نبيه التنزيل والتأويل، فعلّمه رسول الله علياً)) فالنبي الأكرم صلى الله عليه وآله هو المعصوم الأول في الإسلام وقد علّم وصيه الإمام علي عليه السلام جميع علمه وهكذا أخذ أولاد الإمام هذا العلم كابراً عن كابر.

أما المقدمة التاسعة: للمؤلف فقد عرض فيها لموضوع القراءات حين أخذ علماء الجمهور بكل تلك القراءات بوصفها اختيارات شرعها رسول الله صلى الله عليه وآله من خلال الأحرف السبعة وبذلك أدخلوا قراءاتهم السهوية والعفوية في القرآن وبذلك قد قلّلوا من شأن القرآن من جهة، واهتموا بتواتر القراءات من جهة أخرى وقد تصدى المؤلف لذلك بإسلوب علمي رصين مبيناً أن هذا الموقف ينمّ عن ازدواج في الرأي. فهم يتبنّون فكرة الاختلاف والتعددية من جهة مع رفعهم في الوقت نفسه شعار توحيد المصاحف، وقد استغل بعض المستشرقين ومنهم كولد تسيهر هذا الثنوية أو الازدواجية مدعياً وجود الاضطراب في متن القرآن.

إن التقليل من شأن القرآن والاهتمام بتواتر القراءات ثم تشريع الاختلاف بين المسلمين هو ضربة للدين في صميمة. وقد اثبت السيد الخوئي في كتابه (البيان) عدم تواتر القراءات العشر، موضحاً وجود تقاطع بين فكر المدرستين في مسألة جمع القرآن الكريم.

أما المقدمة العاشرة والأخيرة: فقد عرض المؤلف فيها المصحف الأساس وهو مصحف الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله ومصحف جميع الصحابة وعرض مصحف عثمان وزيد، وأورد الروايات الثابتة في صون القرآن من التحريف والزيادة والنقصان فهو ما بين الدفتين والمتداول اليوم ولا يوجد غيره، وان جميع الدعاوى الباطلة التي قالت بالتحريف ومن أية جهة صدرت كلها غير صحيحة ومزعومة ومخالفة لبداهة العقل السليم.

تاريخ القرآن الكريم في مراحله الأربع:

يعرض المؤلف المحقق إلى تلك المراحل: التنزيل، والترتيب، والجمع والتأليف وتوحيد المصاحف.

ففي مرحلة التنزيل يعرض للمرحلتين الأولى، تنزيله جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى البيت المعمور.

والمرحلة الثانية النزول التدريجي، فالمؤلف يعرض بالتفصيل لتلك المرحلتين وحال القرآن فيهما مستنداً إلى أصّح الروايات في ترتيب القرآن. أما ترتيب سوره وآياته فعرض لآراء العلماء في توقيفية الترتيب أو اجتهادات الصحابة، ثم عرض للإنزال الدفعي والتدريجي ومواضع الآيات وغير ذلك مما يتعلق بترتيب السور والآيات وقد اشبع الموضوع دراسة قيّمة.

أما في قضية جمع القرآن فعرض المؤلف إلى الجمع في عهد رسول الله ﷺ وإبطال دعوى النسخ فالآيات والسور لو جُمعت بين الدفتين في مصحف وجاء النسخ للزم تبديلها وتغييرها على استمرار، وهذا الكلام خاطئ وبعيد عن الدين والعقل، إذ لا تضاد بين وجود الناسخ والمنسوخ في القرآن وبين وجود المصحف مدوناً على عهد رسول الله ﷺ مع استمرار نزول الوحي على النبي ﷺ ولا ضرورة في حذف المنسوخ من قرآن التلاوة لأنه يبيّن الظروف التاريخية والموضوعية التي مرّت بها الأحكام. وعلى ضوء هذا التعليل قال علماء الجمهور باستحالة جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ لتغيّره وتبديله كل حين، وهي دعاوى باهتة لا يقبلها عاقل ويتوسع المؤلف في بيان ذلك مستخدماً عبارات الردّ الصريحة الواضحة على كل تلك الادعاءات. وأخيراً يثبت ان الإمام علي عليه السلام هو الجامع الحقيقي للقرآن وقد أغمض المؤرخون عيونهم عن هذه الحقيقة وحاولوا بخس علي عليه السلام وغمط حقه. بشتى السبل والوسائل، وقد كشف المؤلف تلك المحاولات وعرضها على نار هادئة ووضع الأمور في نصابها وأخرس ألسن السوء ممن عميت ابصارهم وصدئت قلوبهم.

لقد عرض المؤلف –في الجزء الثاني من كتابه –لجمع القرآن في عهد الشيخين، والجمع في عهد عثمان بن عفان وناقش كلام الزرقاني في عشرين صفحة بقوله: ان القرآن لم يكن مقطوع الصدور عن رسول الله ﷺ ويرد عليه المؤلف: بأن هذا خلاف ما يعتقده جميع

المسلمين من انه كتاب لا ريب فيه هدىً للمتقين، وانه كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ثم ناقش المؤلف ما عرضه الزرقاني من آراء وأفكار تعدّ مساساً بالصحابة المدونين للقرآن الكريم على عهد رسول الله ﷺ واتهامهم بقلّة الضبط حين التدوين، وعدم عدالتهم ووثاقتهم حين النقل. وان اعتمادهم شاهدين عادلين يشهدان لهم على أن ذلك المكتوب كُتب بين يدي النبي ﷺ. يرى المؤلف ان تلك الآراء فيها تجريح بوثاقة الصحابي وهذا يتناقض مع القول بعدالة الصحابة، لقد ناقش وردّ المؤلف على كل ذلك وغيره بإسلوب علمي دقيق محتجاً بالقرآن نفسه وحديث رسول الله ﷺ وروايات أهل بيت العصمة عليهم السلام -.

تساءل المؤلف وأجاب في صفحات أخرى من كتابه حول جمع الشيخين للقرآن ومصحف عثمان، والمصحف في عهد علي بن أبي طالب عليه السلام والمصحف في عهد الأئمة من آل الرسول عليهم السلام، ثم عرج المؤلف على المصحف العثماني والدعاوى التي أثيرت حول اللحن في القرآن الكريم، وكيف فرّق عثمان بين رسم المصاحف المرسلة إلى الأمصار. وبعد ذلك يختم بحثه الموسع في جمع القرآن وتدوينه بخلاصة مضغوطة ميسّرة ومحبوكة ومدعومة بالدليل العقلي والنقلي حصرها في ثلاثين نقطة، وكل نقطة يمكن أن نعدّها فصلاً أو كتاباً مختصراً في دراسات المصحف (تاريخه، كيفية نزوله، جمعه، ترتيب سوره وآياته، محكمه ومتشابهه، أسباب نزوله... الخ) وختم المؤلف كتابه بجريدة المصادر والمراجع التي تجاوزت الثلاثمائة كانت الحصيلة دراسة معمقة أصيلة استطاع المؤلف الحجة والمحقق إثبات عدم تحريف القرآن وكيفية جمعه بهذا الشكل المتداول اليوم الذي صانه الله تعالى من التحريف والزيادة والنقصان ﴿ نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ وهو ما بين الدفتين ليس غير وهو القرآن نفسه المنزّل والمقروء على رسول الله ﷺ ومن رأى غير ذلك فهو متوهم وجاهل.